Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

15 Décembre 2011
15 دجنبر 2011

العلم

التاريخ والذاكرة والتراث الصحراوي في ندوة دولية بالداخلة

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومي 16 و17 دجنبر الجاري بمدينة الداخلة، ندوة دولية حول موضوع «التاريخ، الذاكرة والتراث الصحراوي»، وذلك تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وأفاد بلاغ للمجلس بأن هذا اللقاء، المندرج في إطار «متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف، التاريخ والذاكرة التي يضطلع بها المجلس»، يهدف إلى الاطلاع على وضعية البحث التاريخي حول منطقة الصحراء الأطلنتية، واستكشاف مسارات جديدة للبحث، من خلال تناول قضايا ذات صلة بالتاريخ والذاكرة والتراث وجعل مسألة المنهجية في صلب التفكير.

وأضاف المصدر ذاته أن هذا اللقاء، المنظم بشراكة مع وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم جنوب المملكة وولاية جهة واد الذهب لكويرة وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (جامعة محمد الخامس-أكدال) ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، سيشهد مشاركة حوالي ثلاثين مختصا في التاريخ وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وأساتذة جامعيين وخبراء من المغرب ومن تسع دول هي فرنسا وإسبانيا والبرتغال والمكسيك والولايات المتحدة وقطر والسنغال وموريتانيا والنيجر.

ويتضمن برنامج هذه التظاهرة العلمية العديد من المحاور منها، على الخصوص، وضعية البحث التاريخي حول الصحراء، وأرشيف الفترة الاستعمارية (إسبانيا-فرنسا)، والتاريخ الراهن، والتاريخ الشفاهي، والتراث المادي وغير المادي بالصحراء، والتراث ومنهجيات وطرق تحديد وجرد وحفظ الذاكرة، والتراث والسياسات الثقافية الوطنية والدولية، ومسار التوثيق المتحفي للتراث غير المادي.

Revue de ... de l'Homme

الشروق

ندوة دولية بالداخلة

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومي 16 و17 دجنبر الجاري بمدينة الداخلة، ندوة دولية حول موضوع « التاريخ، الذاكرة والتراث الصحراوي». وأفاد بلاغ للمجلس بأن هذا اللقاء، المندرج في إطار «برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف، التاريخ والذاكرة»، يهدف إلى الاطلاع على وضعية البحث التاريخي حول منطقة الصحراء الأطلنتية، واستكشاف مسارات جديدة للبحث، من خلال تناول قضايا ذات صلة بالتاريخ والذاكرة والتراث.

Revue de Presse de l'Homme

المغربية

من تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ندوة دولية بالداخلة حول التاريخ والتراث الصحراوي

ليلى أنوزلا

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، انطلاقا من يوم غد الجمعة، ندوة دولية بمدينة الداخلة حول "التاريخ والذاكرة والتراث الصحراوي: البحث والصيانة والحفظ في المتاحف".

ويهدف هذا اللقاء، الذي ينظم تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، والذي يندرج في إطار برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة، إلى الاطلاع على وضعية البحث التاريخي حول منطقة الصحراء الأطلنتية، واستكشاف مسارات جديدة للبحث من خلال تناول قضايا ذات صلة بالتاريخ والذاكرة والتراث، وجعل مسالة المنهجية في صلب التفكير.

وحسب بلاغ للمجلس، توصلت "المغربية" بنسخة منه، سيحضر هذا اللقاء حوالي ثلاثين مشاركا من مختصين في التاريخ، وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وأساتذة جامعيين وخبراء من المغرب، ومن تسع دول، هي فرنسا، وإسبانيا، والبرتغال، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية، وقطر، والسينغال، وموريتانيا، والنيجر.

ويضم برنامج هذه التظاهرة العلمية العديد من المحاور، كوضعية البحث التاريخي حول الصحراء، وأرشيف الفترة الاستعمارية (إسبانيا – فرنسا)، والتاريخ الراهن، والتاريخ الشفاهي، والتراث المادي وغير المادي بالصحراء، والتراث كمنهجيات وطرق تحديد وجرد وحفظ الذاكرة، والتراث والسياسات الثقافية الوطنية والدولية، ومسار التوثيق المتحفي للتراث غير المادي.

وأبرز البلاغ أن اللقاء سيعرف تكريم بيير بونت، مدير أبحاث بالمركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا، وعضو في مختبر الأنتروبولوجيا الاجتماعية في معهد كوليج دو فرانس، بباريس، وهو متخصص في مجتمع الطوارق والبيضان، وله العديد من المؤلفات، منها "إمارة أدرار الموريتانية، الحريم، التنافسية والحماية في مجتمع قبلي صحراوي (2008)، و"جبل الحديد"، و"الزواج بين الأقارب: زنا المحارم، المحظورات واستراتيجيات الزواج في حوض البحر الأبيض المتوسط".

وينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان هذا اللقاء بشراكة مع وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الجنوب، وولاية جهة وادي الذهب لكويرة، وجهة وادي الذهب لكويرة، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (جامعة محمد الخامس، أكدال) ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط.

وكان المجلس نظم، في يوليوز الماضي، بمدينة الحسيمة، ندوة دولية حول "التراث الثقافي للريف"، وفي شتنبر الماضي، نظم بالناظور ندوة حول موضوع "متحف الريف: دور المجتمع المدني".

Revue de Presse de l'Homme

التاريخ، الذاكرة والتراث الصحراوي"موضوع ندوة " بالداخلة

ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ندوة حول موضوع "التاريخ، الذاكرة والتراث صحراء تايمز : من المنتظر أن تحتضن مدينة الداخلة بعد غد الجمعة، الصحراوي" على مدى يومين، ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويأتي هذا النشاط، وفق بلاغ للمجلس، في سياق "برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف، التاريخ والذاكرة" بهدف الإطلاع على وضعية البحث التاريخي بمنطقة الصحراء الأطلنتية، واستكشاف مسارات جديدة للبحث، من خلال تناول قضايا ذات صلة بالتاريخ والذاكرة والتراث وجعل مسألة المنهجية في صلب التفكير.

ويشارك في الندوة التي تنظم بشراكة مع وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية لعمالات وأقاليم الجنوب، وولاية ومجموعة المكتب الشريف (جهة واد الذهب لكويرة وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (جامعة محمد الخامس-أكدال للفوسفاط، نحو ثلاثين مختصا في التاريخ وعلم الإجتماع والأنثروبولوجيا وأساتذة جامعيين من المغرب، إضافة إلى خبراء من تسع دول هي فرنسا وإسبانيا والبرتغال والمكسيك وأمريكا وقطر والسنغال وموريتانيا والنيجر.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان نظم يومي 15 و16 يوليوز الماضي، بمدينة الحسيمة ندوة دولية حول "التراث دور المجتمع المدني .. الثقافي للريف"، و ندوة بالناظورفي 16 شتنبر المنصرم حول موضوع "متحف الريف".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme

AtlasInfo.fr

Culture & Médias

Colloque international à Dakhla sur le thème "Histoire, mémoire et patrimoine sahariens"

Mercredi 14 Décembre 2011 modifié le Mercredi 14 Décembre 2011 - 18:19

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

Le Conseil national des Droits de l'Homme, (CNDH) organise, les 16 et 17 décembre 2011 à Dakhla (sud du Maroc), un colloque international sur le thème « Histoire, mémoire et patrimoine sahariens : recherche, préservation et muséalisation ».

Ce colloque, qui se tient sous le Haut patronage du Roi Mohammed VI, s'inscrit dans le cadre du programme d'accompagnement aux recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation en matière d'Archive, d'Histoire et de Mémoire, assuré par le Conseil, et vise à dresser un état des lieux de la recherche historique sur le Sahara et à explorer de nouvelles pistes de recherche, en embrassant à la fois les problématiques relatives à l'histoire, à la mémoire et au patrimoine matériel et immatériel de la région.

Organisé en partenariat avec l'Agence pour la promotion et le développement économique et social des provinces du sud, la Région et la Wilaya de Oued Eddahab-Lagouira, la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat (Université Mohammed V-Agdal) et l'Office chérifien des phosphates, ce colloque international verra la participation d'une trentaine d'historiens, de sociologues, d'anthropologues, de professeurs universitaires et d'experts en provenance du Maroc et de neuf autres pays étrangers (France, Espagne, Portugal, Mexique, Etats-Unis, Qatar, Sénégal, Mauritanie et Niger).

Plusieurs axes sont proposés au débat lors de ce colloque, notamment l'état des lieux de la recherche historique sur le Sahara, archives coloniales (Espagne – France), temps présent, histoire orale, patrimoine matériel et immatériel au Sahara, méthodes et procédés d'identification, d'inventaire et de sauvegarde du patrimoine, préservation de la mémoire, patrimoine et politiques culturelles nationales et internationales et processus de muséalisation du patrimoine immatériel.

Un hommage sera rendu, en marge de cette rencontre, à M. Pierre Bonte, Directeur de recherche émérite au CNRS et membre du Laboratoire d'anthropologie sociale du Collège-de-France à Paris. Spécialiste du monde touareg et baydân saharien, M. Pierre Bonte a plusieurs publications à son actif, dont «L'Emirat de l'Adrar mauritanien : Harîm, compétition et protection dans une société tribale saharienne » (2008), la montagne de fer. « La SNIM. Une société minière du Sahara mauritanien à l'heure de la mondialisation » (2001) et « épouser au plus proche. Inceste, prohibitions et stratégies matrimoniales autour de la Méditerrnée » (1994).

Il est à rappeler que le CNDH avait organisé, les 15 et 16 juillet 2011 à Al-Hoceima, une première rencontre sur « le patrimoine culturel du Rif : quelle muséographie ? », puis une deuxième, le 16 septembre 2011 à Nador, sur le thème « Musée du Rif : rôle de la société civil

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المجلس قام بمهام الملاحظة للانتخابات التشريعية الأخيرة، وليس المراقبة التي تتكفل بها الجهة المشرفة على تنظيم هذه الانتخابات. وبخصوص البيان الذي أصدره المجلس، والذي دعا المواطنين إلى التصويت بكثافة في الانتخابات، أكد الصبار أن البيان لم يتضمن سوى التوصيات التي أصدرها المجلس بعد الاستفتاء على الدستور، كما أشار إلى عدم تخوفه من رئاسة العدالة والتنمية للحكومة، ودعاه إلى استحضار التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان.

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان قال لـ المساء إن الموروث الثقافي العام قد يكون كابحا أحيانا للاعتراف ببعض الحقوق

الصبار: التمسنا من الملك العفو عن محكومين بقانون الإرهاب

Revue de Presse du Conseil National des Droits

المساء
ALMASSAE

حاوره - المصطفى مرادا

– كيف تقيمون الأجواء التي مرت فيها الانتخابات التشريعية؟ وما هي الآليات التي اتبعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مراقبتها؟

● المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة وطنية بحكم القانون قام بملاحظة الانتخابات التشريعية الأخيرة بعد أن سبق له أن قام بنفس العملية خلال الانتخابات التشريعية سنة 2007 والانتخابات الجماعية سنة 2009، بمعنى أن المجلس راكم تجربة مميزة في هذا الإطار، وسمحت له هذه التجربة الخاصة بالتوفر على كم من الملاحظين ذوي التجربة والمهارات العالية في مجال الملاحظة، غير أن ما يميز عمل المجلس هذه المرة وغيره من الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية الحاصلة على الاعتماد من طرف اللجنة الخاصة بمنح الاعتمادات هو وجود قانون خاص هو قانون الملاحظة 11/30، الذي يقعد للملاحظة ويضمن حقوق والتزامات الملاحظات والملاحظين، وهذه اللجنة الخاصة يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ويتكلف بمهام كتابتها الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتضم طبعا في عضويتها ممثلين عن القطاعات الحكومية ذات الصلة بالعمليات الانتخابية، إضافة إلى ممثل الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة، فضلا عن ممثلين لخمس جمعيات من هيئات المجتمع المدني.

حزب العدالة والتنمية سيستحضر التزامات البلد ووضع المغرب كشريك متقدم لدى الاتحاد الأوروبي ووضعية الشريك من أجل الديمقراطية والمقتضيات الدستورية الواردة في الوثيقة الدستورية الجديدة

جماعات تتميز بانشطة جماعية ذات العلاقة بالولوج للحقوق السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية.

جماعات معروفة بترحال الساكنة للوقوف على مدى تأثير هذا الوضع على ممارسة الحق في التصويت.

جماعات نائية صعبة الوصول وبعيدة عن الطرق المعبدة وتتميز بتشتت الساكنة.

وأخيرا جماعات تطبعها الهشاشة الانتخابية (تواتر المخالفات الانتخابية وارتفاع ملحوظ في معدل المنازعات الانتخابية).

إذن اختيار العينات لم تحكمه المزاجية، بل ناتج عن مسح علمي للجماعات والدوائر الانتخابية استنادا على الملاحظة الانتخابية التي قام بها المجلس خلال الإدارية والتنظيمية والقانونية ذات الصلة بالانتخابات.

– وماذا بخصوص منهجية التنفيذ؟

● أما على مستوى منهجية التنفيذ فقد تم استحضار بعض الاعتبارات والمعايير الخاصة، إذ تمت تغطية:

جماعة واحدة على الأقل تسجل أكبر معدل للهشاشة.

جماعات سجلت معدلا مرتفعا في الامتناع عن التصويت في الانتخابات التشريعية ما قبل الأخيرة بهدف تحليل تطور السلوك الانتخابي.

الاستحقاقين الأخيرين (2007-2009).

أما عن الآلية المستعملة، فهي آلية الاستمارة، حيث توفرت للمجلس 3054 استمارة خاصة بملاحظة سير الحملة الانتخابية و245 استمارة خاصة برصد استخدام عقد التجمعات الانتخابية و1388 استمارة خاصة بمختلف مراحل التصويت.

– عاب عليكم البعض أنكم خرجتم عن حيادكم في البيان، الذي أصدرتموه أثناء الحملة الانتخابية، والذي دعوتم فيه المواطنين إلى التصويت بكثافة ومطالبة الدولة بتسهيل عملية نقل الناخبين نحو مكاتب التصويت.

● فعلا، أصدر المجلس البيان المذكور، الذي ذكر من خلاله بالتوصيات الواردة في تقارير الملاحظة لسنتي 2007 و2009 وكذا التوصيات المنيلة في تقريره عن الاستفتاء الدستوري لفاتح يوليوز 2011، والانتقاد الذي صدر عن البعض يعني عدم اطلاعهم على هذه التوصيات القديمة التي اعتمدها المجلس في بيانه المذكور.

وجدير بالذكر أن هذا البيان الذي حوّل التوصيات المذكورة إلى مستوى مطالب دعا إلى ضمان الولوجية العامة في تجهيز مكاتب التصويت طبقا للمادة 29 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتنفيذا لالتزامات السلطة العمومية وإعمالا للفصل 34 من الدستور. كما تضمن بيان المجلس تسهيل عملية نقل الناخبين الراغبين في التصويت وتقديم خدمة مجانية لهم من أجل ممارسة حقهم في المشاركة السياسية. وهذا التمييز الإيجابي ينحصر في الجماعات صعبة الولوج والبعيدة عن الطرق المعبدة وذات الساكنة المشتتة، وقد ثبت من خلال التقرير الأولي للمجلس حول الملاحظة ومن خلال العينات المختارة أن 8 بالمائة من مكاتب التصويت تبعد بأربعة كيلومترات عن مكاتب التصويت، وهذا المطلب يتلاءم مع توصية خاصة صادرة عن لجنة البندقية بخصوص الفضاءات المخصصة

– ما أهمية قانون الملاحظة؟

● الملاحظة لا تعني المراقبة، إذ أن الرقابة موكولة للوزارة المشرفة على الانتخابات والسلطة القضائية التي تمارس رقابتها على المنازعات والطعون وممثلي اللوائح المرشحة، الذين يسمح لهم القانون بمراقبة الانتخابات يوم الاقتراع وفي مكاتب التصويت بدءا من افتتاح التصويت إلى الإعلان عن النتائج النهائية.

المجلس الوطني في إطار إسهامه في تعزيز البناء الديمقراطي قام بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة لانتخابات أعضاء مجلس النواب، واستنفر لهذه المهمة 267 ملاحظة وملاحظا تحت إشراف 28 منسقا إقليميا، بالإضافة إلى إحداث خلية مركزية تتكون من 12 إطارا من أطر المجلس، وقد تمت الملاحظة في 92 دائرة انتخابية و42 جماعة وتتبع 926 مكتبا للتصويت و206 مكاتب مركزية و82 لجنة إقليمية للإحصاء. كما سبق للمجلس أن نظم أربع دورات تكوينية لفائدة الملاحظين المحليين وعقد لقاءات مع عدد من الهيئات الدولية الحاصلة على الاعتماد من أجل إمدادها بكافة المعلومات

Revue de Presse

المساء
ALMASSAE

للتصويت. كما تضمن بيان المجلس دعوة السلطات العمومية إلى احترام قانون التجمعات العمومية وقانون الصحافة والنشر على مستوى الأنشطة الهادفة إلى التعبير السلمي أو نشر الآراء الداعية لعدم التصويت.

وتضمن البيان أيضا مطلبا متعلقا بالحقوق البيئية، أما دعوة الكتلة الناخبة إلى المشاركة المكثفة في الاقتراع فيعود إلى اعتبارين أساسيين:

الاعتبار الأول هو أن التصويت حق شخصي وواجب وطني وفعل مواطن.

الاعتبار الثاني هو أن المشاركة المكثفة في الاقتراع هي أساس التمثيل الديموقراطي. أما من الناحية المرجعية، فإن المادة 21 من الإعلان العالمي والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتحديدا المادة 25، تضمن الحق في المشاركة السياسية في انتخابات دورية حرة ونزيهة. إذن نحن غير محايدين بالنسبة للمواثيق والصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بل نحن معنيون بإعمالها.

– هل شملت عملية المراقبة كل مراحل العملية الانتخابية؟

● نعم، وقد سبق للمجلس أن قدم الخلاصات المؤقتة الناتجة عن تحليله المؤقت للمعطيات الأولية الخاصة بالحملة أو بالاقتراع، وقدمنا فيه إحصائيات تتعلق بالمخالفات كنزع الملصقات واستخدام العنف اللفظي والجسدي، ثم المخالفات المرتبطة بالهشاشة الانتخابية واستخدام الأماكن العمومية، وصعوبة العثور أو الوصول إلى مكاتب التصويت وتقييم قدرات رؤساء مكاتب التصويت والملاحظات حول إجراءات فرز الأصوات والإعلان عن النتائج. وقد ذيلنا تقريرنا الأول بتوصيات تهم تسهيل عمليات التسجيل في اللوائح الانتخابية وضمان حق المشاركة للرحل والسجناء غير المشمولين بأحكام قضائية تجردهم من الحقوق الوطنية، خاصة حق الترشح والتصويت، وكذا نزلاء المستشفيات والمجنسين المغاربة وإعمال مبدأ المناصفة وضرورة تقييم قانون الملاحظة 11/30 في أفق تعديله، غير أنه لابد من تسجيل أن الشوائب والخلاصات التي تم تضمينها في التقرير الأولي للمجلس لا تمس بشكل عام مصداقية ونزاهة العملية الانتخابية.

– الانتخابات الأخيرة، التي أفرزت فوزا كبيرا لحزب إسلامي، وهو حزب لا يخفي تحفظاته من المرجعية الكونية لحقوق الإنسان، التي كان المغرب سباقا إلى تبنيها. كيف ترون هذه المعادلة اليوم؟ ألا تتخوفون من انتكاسة باسم الخصوصية الهوياتية؟

نحن في حاجة اليوم إلى القيام بالإثراء الفكري اللازم وتنظيم نقاش وطني عمومي واسع حول كل قضايا التوتر في المشهد الفكري والمعرفي بالمغرب

● أود قبل الجواب أن أهنئ حزب العدالة والتنمية على تصدره نتائج الانتخابات الأخيرة، متمنيا له تجربة مميزة مستندة على قيم المواطنة والتسامح وحقوق الإنسان.

شخصيا، ليس لدي أي تخوف أو توجس لأن النتائج المعلن عنها هي وليدة صناديق الاقتراع. وأظن أن حزب العدالة والتنمية سيستحضر التزامات البلد ووضع المغرب كشريك متقدم لدى الاتحاد الأوروبي ووضعية الشريك من أجل الديمقراطية والمقتضيات الدستورية الواردة في الوثيقة الدستورية الجديدة، وتحديدا ما ورد في مجال الحقوق والحريات وحقوق الفئات الهشة، وما تضمنته المواثيق الدولية المصادق عليها من طرف المغرب.

نحن في حاجة اليوم إلى القيام بالإثراء الفكري اللازم وتنظيم نقاش وطني عمومي واسع حول كل قضايا التوتر في المشهد الفكري والمعرفي بالمغرب، وأن نقوم بتأهيل نوعي من أجل التجدد والعطاء على قاعدة القيم الكونية لحقوق الإنسان، التي تشكل حدا أدنى توافق عليه المنتظم الدولي لكون كافة الحقوق هي مقررة لكل الناس ولكل الجماعات ولكل الأفراد في مختلف القارات وبقاع العالم.

– صرح رئيس الحكومة المعين بكونه لا يناقض حقوق الإنسان، لكنه يعارض ما أسماه «الجهر بالرذيلة في المكان العام». ألا يسقطنا هذا في تناقض؟ ألا يعيدنا هذا إلى ما وقع في الماضي عندما كان النظام يسجن المعارضين بحجة حمايتهم من الشعب؟

● في تقديري، هناك حقوق مطلقة كالحق في الحياة وحقوق نسبية ترد عليها عدد من القيود كالحق في حرية التعبير، استنادا إلى ما ورد في المنظومة العامة لحقوق الإنسان، واعتبارا أيضا إلى كون هذه المنظومة كلا لا يتجزأ، غير أنها قابلة للتمفصل فقط أثناء التصريف والأجرأة ليس إلا. هناك عدد من التعقيدات تتمحور حول الموروث الثقافي العام والعوامل السوسيوثقافية الكابحة أحيانا للاعتراف ببعض الحقوق، غير أن عين الحكمة تقتضي الحفاظ على مكتسباتنا وتحصينها وتقديم إضافات نوعية من شأنها تحسين الأداء الحقوقي العام وتقرير سياسات عمومية ومندمجة في هذا المجال.

– شهدت هذه السنة عودة قوية لنقاش قديم حول العلاقة بين السياسة وحقوق الإنسان، حيث ظهرت منظمات تتخذ لباسا حقوقيا، لكنها تنخرط في معارك سياسية محضة. هل هذا السلوك النضالي القديم له مصداقية اليوم؟

● إنه نقاش قديم جديد، لابد أن تحصل القناعة لدى الجميع بأن الحركة الحقوقية حركة تندرج ضمن حركات الإصلاح وليس حركات التغيير، وأن هذه الطبيعة الإصلاحية مستمدة من جدول أعمالها ومن المرجعية الحقوقية، وهي مرجعية ليبرالية بامتياز، سواء في الشق المدني أو السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي، وهي محكومة بقيم المساواة والكرامة، وفي الممارسة محكومة أيضا بالتجرد والاستقلالية والموضوعية، وأن لا تتحول إلى مؤسسة محترفة في إصدار المواقف فقط أو بشكل رئيسي، وأن تحترم طبيعتها كقوة لا تستهدف الوصول إلى السلطة، بل مهمتها الأساسية والجوهرية تنحصر في تعبيد فضاءات الحرية والإسهام الفعال في تمتيع الجميع بالحقوق والحريات، وأن تكون بحق ضميرا للأمة بامتياز.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

ملفات شائكة

– ملف انتهاكات الماضي الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب، خاصة ما يتعلق بالاختفاءات القسرية وحالات التعذيب والاعتقال التعسفي، لاتزال موضوع جدل بين مختلف مكونات مشهدنا الحقوقي. هل لكم أن تضعونا في صورة التقدم الحاصل في هذا الملف؟

● تجدر الإشارة إلى أن هيئة الإنصاف والمصالحة حققت تقدما كبيرا في مجال الكشف عن الحقيقة من خلال التعرف على مصير أزيد من 765 حالة. كما تم العثور على مدافن خاصة ومقبرتين جماعيتين في البيضاء والناضور. كما أن الحالات العالقة هي محدودة جدا، وتتعلق بملفات شائكة وبالغة التعقيد. وكما يعلم الجميع فإن تعيين أعضاء المجلس الوطني لم يتم إلا مؤخرا، فالمجلس عقد دورته الأولى بتاريخ 4 أكتوبر 2011 وصادق على عناصر الاستراتيجية القادمة وكون مجموعات العمل، ومن المؤكد أنه سيحدث فريقا خاصا للعمل في موضوع القضايا العالقة المتعلقة بالاختفاء القسري، وسيواصل متابعة تنفيذ كافة التوصيات بمقاربة تشاركية مع الضحايا المباشرين وغير المباشرين ومع هيئات المجتمع المدني والحقوقي المعنية، ومن أجل إطلاع الرأي العام فإنه منذ تعيين رئيس المجلس الوطني وأمينه العام إلى حدود انعقاد الدورة الأولى للمجلس، بحضور أعضائه، أصدر المجلس 345 مقررا تحكيميا وتم إدماج 111 ضحية أو من ذوي الحقوق، كما استفادت من التغطية الصحية 471 حالة، إذ بلغ عدد المدمجين إلى حد الساعة 4953 حالة. أما فيما يتعلق بالتسوية الإدارية والمالية فقد همت 68 حالة. إضافة إلى ذلك، فإن المجلس تلقى منذ مارس 2011 إلى غاية 30 أكتوبر الأخير 7499 شكاية، كما استقبل 6170 مواطنا.

ولابد من الإشارة إلى أن المغرب صادق منذ مارس الماضي على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكذا البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية التنوع الثقافي، فضلا عما ورد في الدستور من مقتضيات تمهد لإلغاء عقوبة الإعدام، والمصادقة على الاتفاقية الخاصة بحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، والمصادقة على نظام روما المتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية.

– لايزال ملف ما يعرف بالسلفية الجهادية يثير العديد من الأسئلة، سواء بالنسبة إلى الانتهاكات التي صاحبت الاعتقالات والخروقات التي تمت في المحاكمات، أو بالنسبة إلى التضييق الذي تشهده السجون، وهي أمور موثقة بشكل لا يطاله الشك. ما هو موقف المجلس من هذا الملف؟

● لعل أول مبادرة اتخذها المجلس من أجل حل هذا الملف هي رفع مذكرة إلى جلالة الملك من طرف رئيس المجلس وأمينه العام للمطالبة بمنح العفو لعدد من المحكومين في إطار قانون مكافحة الإرهاب، وقد تمت الاستجابة الملكية لهذه التوصية كما يعرف الجميع، والمجلس سيلتزم بالعمل والقيام بكل المساعي من أجل إطلاق سراح المعتقلين غير المتورطين في جرائم الدم، والذين حرموا أثناء محاكمتهم من إجراءات المحاكمة العادلة والمساهمة في الإثراء في إطار المراجعات، وهذا عمل يتطلب جهدا كبيرا نظرا إلى حجم هذه الملفات. وهو ما يتطلب تمحيصا لها. ويراهن المجلس في هذا الإطار على الجمعيات الحقوقية المهتمة وعلى المعتقلين أنفسهم، وبالمناسبة فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان راسل عددا من الجمعيات من أجل تزويد المجلس بتقاريرها الموضوعاتية حول ظاهرة الإرهاب أو دراساتها البحثية حول قانون الإرهاب أو تقارير خاصة عن المحاكمات منذ ما يزيد على أربعة أشهر. ولازلنا ننتظر الجواب.

Revue de Presse du Conseil National

أخبار اليوم المغربية

تدريس حقوق الإنسان تحت المجهر

ينظم أساتذة باحثون ينتسبون إلى عدة كليات مغربية، وخبراء دوليين في مجال حقوق الإنسان، يوما دراسيا حول تدريس حقوق الإنسان بالمغرب، وذلك بعد غد السبت بمراكش.

ويتمركز هذا اليوم الدراسي حول المحورين التاليين: مضمون وحدود تدريس حقوق الإنسان في المغرب؛ ودعوة لتبني بيداغوجيا بديلة ومكملة.

ويهدف هذا اليوم الدراسي إلى تفسير معنى وحدود النصوص والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. كما سيتناول بالتحليل المنجزات التي حققها المغرب في هذا الإطار، مع التركيز على الاتفاقيات المصادق عليها والآليات المتبناة من أجل حماية وضمان حقوق الإنسان.

Revue de Presse Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

يوم دراسي حول واقع وآفاق تدريس حقوق الإنسان في المغرب

تنظم كلية الحقوق – جامعة القاضي عياض بمراكش، يوم السبت17 دجنبر 2011، يوما دراسيا حول واقع وآفاق تدريس حقوق الإنسان في المغرب، وسينشط هذا اللقاء أساتذة باحثين من عدة كليات مغربية وخبراء دوليين في مجال حقوق الإنسان.

أرضية اليوم الدراسي:

مكن الإصلاح الأخير للتعليم العالي من إدخال مجموعة من المستجدات على النظام التربوي المغربي. ويعتبر تدريس حقوق الإنسان من المواد الجديدة التي ادخلت ضمن التخصصات القانونية داخل كليات الحقوق. يتعلق الأمر، بدون شك، بمساهمة ملموسة للحكومة المغربية في عقد الأمم المتحدة المتعلق بالتربية في مجال حقوق الإنسان (2004–1995)، والذي تمت فيه دعوة الدول والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، بالإضافة إلى عدة أطراف في المجتمع المدني إلى خلق شراكات من اجل تكثيف الجهود في إطار تدريس حقوق الإنسان. إن المرجعية العامة والوثائق المرجعية لهذا العقد، والذي يعتبر مكونا اساسيا للبرامج الدولية حول التشجيع على الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، تشكل خارطة طريق للتربية المواطنة على القيم والمبادئ الكونية لحقوق الإنسان. وهذه المسؤولية ملقاة على عاتق مختلف مكونات المنظومة التربوية (أساتذة، تلاميذ، طلبة، إدارة..). لكن تجسيدها على أرض الواقع يرتبط، في آخر المطاف، بمساهمة مختلف الفاعلين داخل المجتمع، سواء الوطني او الدولي، في تحقيق اكبر قدر من التناغم بين خطاب وواقع حقوق الإنسان.

إن تدريس حقوق الإنسان في كليات الحقوق له هدفان: فهو، من جهة أولى، يفسر معنى وحدود النصوص والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ومن جهة ثانية يتناول بالتحليل المنجزات التي حققها المغرب في هذا الإطار، مع التركيز على الاتفاقيات المصادق عليها والآليات المتبناة من أجل حماية وضمان حقوق الإنسان.

ويقوم هذا التدريس بشكل عام على المنهج المقارن (الوطني والدولي)، والذي لا يقصي البعد التاريخي لحقوق الإنسان، على اعتبار أن هذا الأخير هو الذي يؤسس كونية هذه الحقوق. بالإضافة إلى ذلك، يتم الاعتماد على إستراتيجية وطنية للتربية المواطنة والتي تهدف إلى تهيئ الطفل والتلميذ والطالب للعيش والتفاعل الإيجابي داخل المجتمع.

وبالرغم من أن تدريس حقوق الإنسان موجه بالأساس للطلبة، فهو يرمي كذلك إلى تحسيس المجتمع المغربي ككل بهذه الحقوق بهدف تشبعه الدائم بالثقافة المترتبة عنها.

بمعنى اخر، وحتى لا تتحول إلى مجرد شعارات جوفاء او مجرد تدريس مبسط لمادة غير متجذرة، فإن التربية على حقوق الإنسان يجب أن تعمل على تشخيص المبادئ المجردة وتغيير السلوكات سواء داخل العائلة، الشارع، المدرسة وكل مكونات الوسط الاجتماعي. فباعتباره حاملا لأفكار ومبادئ كونية، فإنه يفترض في تدريس حقوق الإنسان المساهمة في تيسير الإصلاحات الضرورية لمجتمع في يعيش تحولات عميقة... إنه لبرنامج عميق!

إن التحسيس باهمية خلق مزيد من الانسجام بين مبادئ حقوق الإنسان وبين السلوكات الفعلية للفاعلين المتبنين لها، وتشجيع ثقافة حقيقية لهذه الحقوق، يتطلب تقنيات و مهارات بديلة و مكملة للبيداغوجيا التقليدية لتدريس حقوق الإنسان. و ذلك بالتعامل الفعلي مع الإشكالات الحقوقية اعتمادا على ثقافة و اليات حل النزاعات، بالتفاوض، بالالتزام المواطن، بالعمل الجمعوي والقيادة..

وهكذا فإن هذا اليوم الدراسي يتمركز حول المحورين التاليين:

1 مضمون وحدود تدريس حقوق الإنسان في المغرب؛

2 دعوة لتبني بيداغوجيا بديلة ومكملة.

– رئيس اللجنة المنظمة:

– د. مولاي امحمد الأمراني زنطار، عميد كلية الحقوق، مراكش؛

– اللجنة العلمية:

– د. مولاي امحمد الأمراني زنطار، عميد كلية الحقوق، مراكش؛

– د. عبد الرزاق الزياني، المسؤول عن ماستر حقوق الإنسان والحريات العامة و مجموعة البحث حول حقوق الإنسان والانتقال نحو الديمقراطية؛

– د. مصطفى جاري، أستاذ باحث بجامعة القاضي عياض/كلية الحقوق مراكش؛ ونائب المسؤول عن مجموعة البحث حول الإدارة والسياسات العمومية بنفس الكلية.

– د. نزار عبد القادر، المدير التنفيذي لمعهد جنيف للحقوق الإنسانية؛

– د. مرغيني الأمين رفعت، ممثل معهد جنيف للحقوق الإنسانية في مصر.

–التغطية الإعلامية:

– د. إدريس لكريني، أستاذ باحث بجامعة القاضي عياض/ كلية الحقوق مراكش.

الترجمة – أرضية اليوم الدراسي والبرنامج تم نقله إلى العربية اعتمادا على النص الأصلي بالفرنسية– الحيان سعيد و عفيفي عبد الصمد، طلبة باحثين كلية الحقوق مراكش

– برنامج اليوم الدراسي:

9.30–9 الكلمة الافتتاحية:

– د. عبد اللطيف ميراوي، رئيس جامعة القاضي عياض؛

– د. محجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان؛

– د. إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛

– د. مولاي امحمد الأمراني زنطار، عميد كلية الحقوق، مراكش؛

– د. نزار عبد القادر، معهد جنيف للحقوق الإنسانية؛

9.30–10استراحة شاي؛

10–12.30 المائدة المستديرة الصباحية: مضمون وحدود تدريس حقوق الإنسان في المغرب؛

– رئيس الجلسة: د. رشيد العلمي الإدريسي، أستاذ باحث بجامعة القاضي عياض/كلية الحقوق، مراكش؛

المتدخلون:

– د. محجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان؛

– د. نزار عبد القادر، معهد جنيف للحقوق الإنسانية؛

– د. مرغيني الأمين رفعت، ممثل معهد جنيف للحقوق الإنسانية في مصر.

– د. أحمد مفيد، كلية الحقوق، فاس؛

– د. رشيد مرزكيوي، كلية الحقوق، فاس؛

– د. زهرة الحياد، كلية الحقوق، مكناس؛

– د. عبد الرحمان حداد، كلية الحقوق، مكناس؛

– د. حميد ربيع، كلية الحقوق، وجدة؛

– د. نذير المومني، كلية الحقوق، الرباط- السويسي؛

– د. هند ايوب الإدريسي، كلية الحقوق، الرباط- السويسي؛

– د. محمد غربي، كلية الحقوق، طنجة؛

– د. مليكة النيمي، كلية الحقوق، طنجة؛

– د. حسن الخطابي، كلية الحقوق، سطات؛

– د. أحمد جوهداد، كلية الحقوق، الرباط- أكدال؛

– د. فريد الباشا، كلية الحقوق، الرباط- أكدال؛

– د. سعيد خمري، الكلية متعددة التخصصات، أسفي؛

– د. إبراهيم أولتيت، الكلية متعددة التخصصات، أسفي؛

– د. عبد الرزاق الزياني، كلية الحقوق، مراكش؛

– د. مصطفى جاري، كلية الحقوق، مراكش.

13–14.30وجبة غداء

15–17 المائدة المستديرة المسائية: دعوة من أجل بيداغوجيا بديلة ومكملة.

– رئيسة الجلسة: د. فاطمة غلمان، أستاذة باحثة بجامعة القاضي عياض/ كلية الحقوق، مراكش.

– المتدخلون:

– د. محجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان؛

– د. نزار عبد القادر، معهد جنيف للحقوق الإنسانية؛

– د. مرغيني الأمين رفعت، ممثل معهد جنيف للحقوق الإنسانية في مصر.

– د. أحمد مفيد، كلية الحقوق، فاس؛

– د. رشيد مرزكيوي، كلية الحقوق، فاس؛

– د. زهرة الحياد، كلية الحقوق، مكناس؛

– د. عبد الرحمان حداد، كلية الحقوق، مكناس؛

– د. حميد ربيع، كلية الحقوق، وجدة؛

– د. نذير المومني، كلية الحقوق، الرباط- السويسي؛

– د. هند ايوب الإدريسي، كلية الحقوق، الرباط- السويسي؛

– د. محمد غربي، كلية الحقوق، طنجة؛

– د. مليكة النيمي، كلية الحقوق، طنجة؛

– د. حسن الخطابي، كلية الحقوق، سطات؛

– د. أحمد جوهداد، كلية الحقوق، الرباط- أكدال؛

– د. فريد الباشا، كلية الحقوق، الرباط- أكدال؛

– د. سعيد خمري، الكلية متعددة التخصصات، أسفي؛

– د. إبراهيم أولتيت، الكلية متعددة التخصصات، أسفي؛

– د. عبد الرزاق الزياني، كلية الحقوق، مراكش؛

– د. مصطفى جاري، كلية الحقوق، مراكش.

17–17.30 استراحة شاي

17.30 – التقرير الختامي والتوصيات.

18.00 إنهاء أشغال اليوم الدراسي.

Revue de Presse du

التجديد

"الإفراج عن معتقلين في أحداث "كديم إزيك

الأيوبي " و " أحمد الداودي " المعتقلين السلطات المعنية مساء الثلاثاء 13 دجنبر 2011 متابعة المعتقلين" محمد قررت .بسلا إزيك" في حالة سراح بعد قضائهما ما يقارب السنة سجنا احتياطيا بسجن ازاكي على خلفية ما يعرف بملف"اكديم

بعد الإضراب المفتوح الذي خاضاه صحبة مجموعة من وجاء قرار الإفراج المؤقت بسبب تدهور الحالة الصحية للمعنيين، محاكمتهم والبت في الأحداث لأكثر من شهر احتجاجا على أوضاعهم بالسجن، وللمطالبة بتعجيل المعتقلين على خلفية نفس .ملفهم المعروض على المحكمة العسكرية

للمجلس الذي قام بزيارة الوطني لحقوق الإنسان قد دخل على الخط في شخص محمد الصبار، الأمين العام وكان المجلس القادر ازريع يوم الجمعة 2 دجنبر 2011 للتدخل لإيجاد حل للمضربين عن تفقدية للمعتقلين المعنيين صحبة الحقوقي عبد الطعام، حيث تم

.حل الإضراب المفتوح عن الطعام بعد الاستجابة لمطالب المعنيين المتعلقة بشروط وظروف الاعتقال

سناء كريم

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme